

Distr.: General
24 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السبعون

جنيف، 3-5 شباط/فبراير 2021

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السبعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 3 إلى 5 شباط/فبراير 2021

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	
3الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله.....	أولاً -
3 تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد.....	ألف -
4 مسائل أخرى.....	باء -
6 الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس.....	جيم -
8 موجز الرئيس.....	ثانياً -
8 البيانات التمهيدية.....	ألف -
10 تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد.....	باء -
11 تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الحادية والثمانين.....	جيم -
11 المسائل الإجرائية وما يتصل بها.....	ثالثاً -
11 إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	ألف -
12 جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية.....	باء -
12 تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.....	جيم -
13 مسائل أخرى.....	دال -
13 تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السبعين.....	هاء -
		المرفقات
14 جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية.....	الأول -
15 الحضور.....	الثاني -

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية السبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 3 إلى 5 شباط/فبراير 2021، بمشاركة حضورية ومن بعد. وعقد المجلس أربع جلسات عامة خلال هذه الدورة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد

الاستنتاجات المتفق عليها 562(د-70)

إن مجلس التجارة والتنمية،

1- يرحب، مع التقدير، بتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد، لما تضمنه من تحليل بشأن التأثيرات السلبية لمرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) ووقعها على أقل البلدان نمواً، ومن رؤى وتحليلات بشأن تحقيق هذه البلدان مزيداً من التنمية في العقد الجديد حتى عام 2030؛

2- ويلاحظ مع القلق أنه في حين ظلت شدة التأثيرات الصحية المباشرة لجائحة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً في حدود أقل مما كان متوقعاً، فالتأثيرات الاقتصادية السلبية للغاية المترتبة على الجائحة قد ضيّقت بصورة خطيرة الموارد المالية والضريبية والمؤسسية المحدودة التي تُتاح لأقل البلدان نمواً لدعم اقتصاداتها وإنعاشها؛

3- ويوافق على التوصية الواردة في التقرير، التي تدعو إلى التركيز في الأجل القصير على مواجهة التحديات الصحية والاجتماعية - الاقتصادية المباشرة، من أجل التصدي للأزمة الراهنة وضمان تعاف أفضل، مع الحرص على أن تستهدف الاستراتيجيات الطويلة الأجل بناء القدرات الإنتاجية من أجل تعزيز القدرة على الصمود والتحول الهيكلي، بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية؛

4- يرحب بالاقترح الداعي إلى اعتماد القدرات الإنتاجية كإطار لبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً، المتوقع اعتماده أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ويدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يسهم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛

5- يرحب مع التقدير بإطلاق مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية، تماشياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/2017، الذي شجّع الأونكتاد على "مواصلة عمله المنهجي الرامي إلى قياس التقدم المحرز في تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتحديد العقبات التي تعيق هذا التقدم"، ويقر بالفائدة التي يمكن جنيها من المؤشر في الأغراض السياساتية والتحليلية؛

6- يطلب إلى الأونكتاد مواصلة تحديث مؤشر القدرات الإنتاجية ونشره وتحسينه كوسيلة لرصد وقياس التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً في مجال تعزيز القدرات الإنتاجية، فضلاً عن إمكاناتها المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعو الأونكتاد إلى تقييم وعرض قابلية تطبيق مؤشر القدرات الإنتاجية عملياً في الاجتماعات الحكومية الدولية المقبلة؛

7- يشجع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي يمكنها المساهمة على أن تجدد موارد صندوق الأونكتاد الاستثماني لأقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة الختامية

5 شباط/فبراير 2021

باء - مسائل أخرى

أساليب عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد خلال الاضطرابات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19

المقرر 563(د-70)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يدرك التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 أمام العمل السلس للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد،

وإذ يؤكد أهمية الحد من الاضطرابات التي تؤثر في عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد،

وإذ يسلم بأن هذه الاضطرابات المحتملة يمكن أن تُقلل إلى أدنى حد من خلال اعتماد أساليب عمل مؤقتة،

وإذ يؤكد أن أساليب العمل المؤقتة هذه تسري على فترة أزمة جائحة كوفيد-19 ولن تشكل سابقة لعمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد،

1- يوافق على تطبيق ما يلي خلال جائحة كوفيد-19:

الاجتماعات الافتراضية والمختلطة

(أ) ينبغي ألا تتنظم الاجتماعات الافتراضية والمختلطة إلا عند تعذر أو من عدم استصواب عقد اجتماعات حضورية، وإذا سنحت الظروف، ينبغي للأمانة أولاً، قبل النظر في عقد اجتماعات افتراضية بالكامل، أن تتظر في عقد اجتماعات مختلطة (حيث يكون بعض المندوبين حاضرين في القاعة ويشترك الآخرون عن بعد من خلال منصة للاجتماعات). وستطبق نفس طرائق الاجتماعات المختلطة على الاجتماعات الافتراضية.

(ب) عندما يكون من الضروري عقد اجتماعات رسمية افتراضية، ينبغي تنظيم هذه الاجتماعات وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية، أو متطلبات الهيئة الفرعية ذات الصلة، بما يشمل توفير خدمات الترجمة الفورية من خلال منصة ملائمة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

(ج) عند الضرورة، يمكن لمجلس التجارة والتنمية أو هيئاته الفرعية (من خلال المكاتب الموسعة لكل منهما) تنظيم اجتماعات افتراضية غير رسمية دون ترجمة شفوية من خلال منصات مثل منصة ويبكس (webex). وينبغي، حيثما أمكن، بث وقائع الاجتماعات الافتراضية غير الرسمية باللغة الانكليزية واللغات الأخرى عندما تسمح التكنولوجيا المتاحة بذلك دون تكلفة إضافية، وذلك من خلال منصات مثل لايف ليسن (Listen Live)⁽¹⁾ التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(1) انظر <https://listen-live.unog.ch/>

(د) تقرر الهيئة المعنية مسبقاً، عند تنظيم اجتماعات افتراضية غير رسمية، ما إذا كان الاجتماع سيفضي إلى أي محصلات. وينبغي إحالة هذه المحصلات إلى مجلس التجارة والتنمية لاتخاذ قرار رسمي بشأنها، إما عن طريق عقد اجتماع رسمي (حضورى أو افتراضى) أو عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

طرائق عقد الاجتماعات الافتراضية

(هـ) ينبغي أن تبدأ الاجتماعات الافتراضية وتنتهي في الوقت المحدد، لا سيما عندما تُتاح الترجمة الشفوية.

(و) ينبغي للمشاركين أن يستخدموا طريقة موحدة لعرض الأسماء عند الدخول إلى المنصة (اسم "الوفد" يليه "الاسم الشخصي والاسم العائلي")، لضمان الشفافية ولتسهيل سير الاجتماع الافتراضى. ولا تُعطى الكلمة للمشاركين الذين يتصلون دون اتباع الصيغة المحددة إلا بعد إعادة ربطهم بالاتصال وفقاً للصيغة المعتمدة.

(ز) يمكن لميسري المناقشات (موظفو الأمانة الذين يديرون استخدام منصة الاجتماع) أن يبدؤوا الاجتماع الافتراضى ببناء سريع على الأسماء للتحقق من الجهات المشاركة. وعند إجابة النداء، ينبغي للمشاركين أيضاً تفعيل الكاميرات الخاصة بهم.

(ح) ينبغي للمشاركين ضبط الميكروفونات على الوضع الصامت عند عدم التحدث. وينبغي لهم تفعيل الميكروفون والكاميرا عند أخذ الكلمة.

(ط) ينبغي استخدام مربع الدردشة المكتوبة أو خاصية رفع اليد لطلب الكلمة. وإذا كان الأمر متعلقاً بإثارة نقطة نظام، ينبغي أيضاً استخدام مربع الدردشة المكتوبة للإشارة إلى أن طلب الكلمة هو لإثارة نقطة نظام.

استخدام مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية لإجراء الموافقة الصامتة

(ي) يحدد المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية، أو مكتب الهيئة الفرعية ذات الصلة، ما إذا كان ينبغي اللجوء إلى إجراء الموافقة الصامتة في المسائل التي يتعين البت فيها.

(ك) وينبغي عدم إخضاع الأمور/المسائل لإجراء الموافقة الصامتة إلا بعد الانتهاء من الأعمال التحضيرية والمشاورات اللازمة، وتكون هناك درجة عالية من الثقة بأن الصمت لن يُكسر.

(ل) يحدد الحيز الزمني للأمور الخاضعة لإجراء الموافقة الصامتة عادة في 72 ساعة (ثلاثة أيام عمل، باستثناء عطلات نهاية الأسبوع). ويجوز للمكتب الموسع للهيئة المعنية، عند الضرورة، أن يقرر تطبيق هامش زمني أطول. وإذا لم يكسر الصمت خلال الفترة المحددة، يعتبر القرار معتمداً.

(م) في حالة كسر إجراء الصمت، يعقد الرئيس اجتماعاً افتراضياً للمكتب الموسع للهيئة المعنية بشأن الاقتراح، بغية التوصل إلى اتفاق قبل إخضاعه من جديد لإجراء الموافقة الصامتة.

(ن) ينبغي إبلاغ الدول الأعضاء بصورة منهجية بنتيجة إجراء الموافقة الصامتة.

(س) يحيط مجلس التجارة والتنمية، أو الهيئة الفرعية المعنية، علماً بالمقترحات التي اعتمدت عن طريق إجراء الموافقة الصامتة في الجلسة الرسمية التالية للمجلس أو الهيئة، سواء أكانت افتراضية أم حضورية.

2- يوافق كذلك على أن العمل بهذه التدابير سوف يستمر ابتداء من موافقة مجلس التجارة والتنمية عليها من خلال إجراء الموافقة الصامتة إلى حين انتهاء جائحة كوفيد-19، وفق ما يقرره مجلس التجارة والتنمية. وسيعتمد مجلس التجارة والتنمية عندئذ قراراً بإنهاء العمل بالتدابير الواردة في هذا المقرر.

الجلسة العامة الختامية

5 شباط/فبراير 2021

جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) الرابعة، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2021، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الاستنتاجات المتفق عليها التي أُنجحت بصيغتها الإلكترونية باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن أعمال دورتها الحادية والثمانين

2- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الحادية والثمانين، الذي سيصدر باعتباره الوثيقة TD/B/WP/308، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

3- أحاط مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021 علماً بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (TD/RBP/CONF.9/9) واعتمد القرارات والتوصيات الواردة فيه.

4- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن تنظيم مكافحة الاحتكار يشكل أولوية وطنية ورحب باعتماد المؤتمر السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وكذلك بإنشاء فريق عامل معني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، وشجّع جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذا الصدد.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

5- أحاط المجلس علماً أيضاً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021، بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن دورته الرابعة (TD/B/EDE/4/4).

6- ودعا ممثل مجموعة إقليمية وأحد المندوبين إلى مواصلة تعزيز المداولات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في الدورة الخامسة عشرة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وشدد مندوب آخر على أهمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، التي برزت بصورة أوضح خلال جائحة كوفيد-19. فقد أتاحت المنصات الرقمية عدم توقف نشاط قطاع الأعمال، واتسع في الوقت ذاته نطاق

الخدمات القابلة للإنجاز رقمياً مقارنة بإجمالي التجارة العابرة للحدود. وعلى الرغم من المزايا الواضحة التي يمكن أن تجنيها من ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والكبيرة على السواء، ظل العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في وضع يستثنيها من الاستفادة بسبب الفجوة الرقمية المستمرة، والافتقار إلى المهارات الرقمية، وشواغل الأمن السيبراني. ويمكن أن تشكل استراتيجيات التجارة الإلكترونية أداة مهمة تتيح للبلدان معالجة هذه التحديات. وأعرب المندوب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ودعا إلى مزيد من التعاون العالمي لتعزيز فوائد الاقتصاد الرقمي ومعالجة تحدياته.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

7- قرر المجلس في الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021، إرجاء النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى دورته السنوية التي ستُعقد في حزيران/يونيه 2021، بالنظر إلى أن الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لم تُختتم إلا في الأسبوع السابق⁽²⁾.

تقرير اللجنة التحضيرية المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

8- قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الثالثة أيضاً، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021، إرجاء النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى دورته السنوية التي ستُعقد في حزيران/يونيه 2021، بالنظر إلى تأجيل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

9- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته الرابعة والخمسين.

10- وأعربت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره للدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية للمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية، وهو دعم كانت له أهمية خاصة خلال جائحة كوفيد-19، في سياق تضرر تلك المؤسسات من آثار الأزمة الاقتصادية وتدابير الإغلاق والقيود الصحية. وسلطت المتحدث الضوء أيضاً على العمل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية، في إطار مبادرتي التجارة الإلكترونية من أجل الجميع والتجارة الإلكترونية من أجل المرأة، والعمل المشترك في تنفيذ إعلان بوينس آيرس بشأن المرأة والتجارة، وعلى صعيد مكتب المساعدة في مجال التجارة العالمية، ومؤخراً في سياق إطلاق منهاج مشترك لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة. وأعدت تأكيداً دعوة المجموعة الإقليمية مركز التجارة الدولية إلى زيادة الدعم المقدم إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بما في ذلك على صعيد إتاحة جميع الأدوات الرقمية باللغة الإسبانية.

11- وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى أهمية مركز التجارة الدولية بوصفه وكالة مشتركة للتعاون التقني بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، من خلال الأونكتاد. ودعت المجموعة الإقليمية مركز التجارة الدولية إلى العمل عن كثب مع الأونكتاد لضمان إدراج المزايا النسبية لكل كيان ومجالات خبرته وولايته على النحو الواجب في تقديم الدعم الشامل إلى البلدان المستفيدة.

(2) انظر TD/B/INF.249، الجدول الزمني للاجتماعات، الذي اعتمد وفق إجراء الموافقة الصامتة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020.

12- وأشار أحد المندوبين إلى المشاريع والمشاريع الصغرى العديدة، بما فيها المشاريع المتعلقة بالمرأة، التي يدعمها مركز التجارة الدولية في دولة فلسطين، وهو ما ساعد كثيراً من المؤسسات الصغيرة في قطاع غزة والضفة الغربية. وتمنى للمديرة التنفيذية الجديدة لمركز التجارة الدولية النجاح وأعرب عن أمله في أن تتواصل المشاريع العديدة التي قادها سلفها، لأنها ساعدت العديد من المستفيدين. ولاحظ، في معرض شكره الأونكتاد على التعاون مع مركز التجارة الدولية، أن عمل الكيانات الثلاثة - منظمة التجارة العالمية، التي لا تمثل فيها دولة فلسطين، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية - يكتسي طابعاً مهماً في سياق الجهود الملموسة المبذولة على أرض الواقع.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات التمهيدية

13- أشار الأمين العام للأونكتاد إلى أن الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية ستكون آخر دورة له، نظراً إلى أنه استقال رسمياً من منصبه، اعتباراً من 15 شباط/فبراير 2021. وأضاف أنه بعد مشاورات صعبة، اتخذ قرار بتأجيل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، وهو ما يعني أن الأمين العام المقبل هو الذي سيحضر المؤتمر. وأوضح الأمين العام أنه أنجز تقريره المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، واعتبر أن تقصير مدة ولايته سيساعد على تيسير عملية انتقال المنصب إلى أمين عام جديد للأونكتاد. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء على دعمها له على مدى سنوات عمله في الأونكتاد، وأشار إلى بعض أهم الإنجازات، لا سيما مافيكياتو نيروبي (توافق نيروبي)، الذي أتاح بنجاح مواءمة العمل المضطلع به مع تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الجهود المهمة الأخرى، بلورة دينامية جديدة في الشراكة مع مجموعة العشرين، وتعزيز المشاركة الهادفة في التعاون بين بلدان الجنوب، وزيادة العمل المضطلع به في مجال الاقتصاد الرقمي وتمويل التنمية، ومؤخراً الاضطلاع بدور قيادي في بلورة معايير الاستجابة لمستجدات جائحة كوفيد-19. وانتقل الأمين العام إلى التحدث عن موضوع القدرات الإنتاجية الذي ستتناوله الدورة، فأكد أن المنشور الأساسي للأونكتاد بشأن بناء القدرات الإنتاجية قد استناد من مشاورات واسعة النطاق مع أعضاء الأوساط المعنية بالتنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والعمليات المتعددة الأطراف، والأوساط الأكاديمية. وقال إن الأونكتاد مضى قدماً في وضع مؤشر للقدرات الإنتاجية سيكون علامة فارقة في الإنجاز خلال عقد العمل وفي تحقيق التعافي في فترة ما بعد الجائحة. وشجّع الدول الأعضاء على بلورة الدعم الإنمائي وشراكات التنمية وفق نموذج يقوم على المقاصد الإنتاجية المتوخاة من التنمية.

14- وأدلى المتحدثون باسم الجهات التالية ببيانات افتتاحية: ممثل الاتحاد الأوروبي، متحدتاً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل أفغانستان، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل باكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل بوتسوانا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ ودولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل كندا؛ وممثل بربادوس؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل أنغولا؛ وممثل لبنان؛ وممثل زامبيا؛ وممثل بنما؛ وممثل ملاوي، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل مصر.

15- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم لقيادة الأمين العام للأونكتاد. وأشاروا إلى النتائج الناجحة للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي كانت في جزء منها ثمرة لمشاركته والتزامه الشخصي.

16- وأكد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين أن جهود الأمين العام قد عززت الولاية التقليدية للأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة، دعماً للبلدان النامية، وأشاروا إلى دوره كمناصر للتنمية وداعم لتطلعات الجنوب العالمي في التجارة والتنمية.

17- ولاحظ العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إنشاء مكتب الأونكتاد الإقليمي للتنمية في أفريقيا، مقترحين إمكانية إنشاء مكاتب لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال عمل من سيخلفه، وأشاروا إلى مساهمات المكتب في العديد من المبادرات الإنمائية في أفريقيا، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشاروا على وجه التحديد إلى فوائد الإحاطات الإعلامية للأمين العام فيما يتصل بوضع السياسات.

18- وأبرز العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين النجاح في إنشاء فريقين حكوميين دوليين للخبراء كوسيلة لإدراج المسائل المتعلقة بتمويل التنمية والاقتصاد الرقمي في الآلية الحكومية الدولية؛ ولاحظت إحدى المجموعات الإقليمية أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أضحت أيضاً عنصراً مهماً في عمل الأونكتاد في ظل قيادة الأمين العام.

19- وشددت مجموعة إقليمية والعديد من المندوبين على أهمية تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020، الذي يركز على القدرات الإنتاجية في سياق الجائحة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت بعض الوفود كذلك إلى دعم الأمين العام أقل البلدان نمواً وإلى الحاجة إلى مواصلة الدعم لتحقيق التعافي من الأزمة الراهنة.

20- ولاحظ العديد من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تطرحها جائحة كوفيد-19، لا سيما فيما يتصل باقتصادات الجنوب. وأشاروا إلى أن الأونكتاد ظل يساعد في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتجارة والتنمية، التي لها دور في مكافحة التأثيرات الاقتصادية. وأشارت عدة وفود إلى أن نشر التقرير المتعلق بجائحة كوفيد-19 كان خطوة موفقة في هذا السياق.

21- وذكّرت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالتطلعات التأسيسية للأونكتاد التي كان أول أمين عام للأونكتاد قد ربطها بتحقيق عالم أكثر عدلاً وإدماجاً ومساواة، وذلك من خلال مناصرته الثابتة للتنمية والعدالة الاجتماعية وقضايا الجنوب العالمي. وسلطت إحدى المجموعات الإقليمية الضوء كذلك على محاضرتي بربيش اللتين أتاحتا مشاركة زعيمين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعرض وجهات نظرهما بشأن مواضيع عالمية مثل التنمية والتكنولوجيا والابتكار والتعليم. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى الجهود التي بذلها الأمين العام لدعم أقل البلدان نمواً، وكذلك عمل الأونكتاد، بما في ذلك تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020.

22- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، مثلت محطات بارزة خلال ولاية الأمين العام للأونكتاد، التي شهدت أيضاً التحديات الهائلة الناجمة عن أزمة كوفيد-19 الراهنة. وأضافت أن الأونكتاد ساعد في تحقيق العديد من الأهداف الهامة والمشاركة للمجتمع المتعدد الأطراف خلال الفترة. ولاحظت المجموعة تحقق أوجه تقدم في الآلية الحكومية الدولية منذ مؤتمر نيروبي، لكنها اعتبرت أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله لضمان اضطلاع الأونكتاد بدور فعال في بناء توافق الآراء في النظام المتعدد الأطراف. وأعربت المجموعة الإقليمية عن التزامها بالعمل البناء مع بقية الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة التي أنشئ الأونكتاد من أجلها.

23- وشدد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على الإشراف الفعال للأمين العام للأونكتاد، بما في ذلك أثناء نقشي الجائحة، في سياق الإعداد للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر في بربادوس. ولاحظت

إحدى المجموعات الإقليمية أن الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر ينبغي أن تتناول الكيفية التي يمكن بها لعملية إعادة تنشيط تعددية الأطراف وتعزيز قوتها أن تصب في معالجة نقاط التشابك المتعددة والمتغيرة بين التجارة والتنمية، بما يعود بالنفع على الجميع. وتوقّعت مجموعة إقليمية أخرى أن يتواصل في بربادوس تعزيز الزخم المستمد من دورة نيروبي في مجال التعاون الاجتماعي والاقتصادي المتعدد الأطراف. وقالت المجموعة إنها اعتمدت العديد من الأفكار الهادفة والتقدمية التي وردت في تقرير الأمين العام إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر في سياق العملية التحضيرية لمؤتمر فترة الأربع سنوات.

24- وأشارت مجموعة إقليمية أخرى أيضاً إلى أن الأمين العام للأونكتاد زار العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستحتضن الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. واعترفت المجموعة الإقليمية بالدور المهم الذي ستضطلع به نائبة الأمين العام بصفتها الأمين العام بالنيابة، وأعربت عن دعمها الكامل لها. وقالت المجموعة إنها ستشارك، في الوقت نفسه، بنشاط وعلى نحو بناء في عملية اختيار الأمين العام الجديد للأونكتاد. وتبعا للتأوب الإقليمي التقليدي للتعين في هذا المنصب، تتطلع المجموعة الإقليمية إلى تسمية مرشحين بارزين من المنطقة، لإتاحة مواصلة تقديم الأمين العام القادم للأونكتاد مساهمات كبيرة في أعمال المؤسسة.

باء - تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد (البند 2 من جدول الأعمال)

25- عرض مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الأونكتاد أبرز نقاط تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد ومؤشر القدرات الإنتاجية. وكما ورد في التقرير، لم يقتصر أثر أزمة كوفيد-19 على كشف مواطن الضعف الهيكلية في أقل البلدان نمواً فحسب، بل بيّن أيضاً عيوباً عميقة الجذور في تدابير الدعم الدولية المتاحة لها. وأعاد ذلك إلى الواجهة مسألة الدور المحوري للقدرات الإنتاجية في تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود. وشدّد المتحدث على الدور الحاسم للقدرات الإنتاجية في سياق تصدي البلدان الأقل نمواً للجائحة في الأجل القصير، وكذلك في سياق الآفاق الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وقال إنه ينبغي وضع القدرات الإنتاجية في صميم السياسات الإنمائية المحلية والعالمية فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وأكد المتحدث كذلك أهمية الدراسات المتعلقة بسمات قابلية التأثر في أقل البلدان نمواً، وأشار إلى ضرورة وضع برنامج عمل جديد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وذكر بأهمية الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً الذي أنشأه الأونكتاد لدعم المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وقدم ممثلو أمانة الأونكتاد بعد ذلك مزيداً من المعلومات عن التقرير ومؤشر القدرات الإنتاجية.

26- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالتقرير وأثنى على الأونكتاد لاضطلاعها بما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 29/2017، الذي دعا الأونكتاد إلى مواصلة عمله المنهجي لقياس التقدم المحرز في تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتحديد العقبات التي تعترض ذلك. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالتحليل الوارد في تقرير الأونكتاد وشجعت أيضاً على اختبار مؤشر القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وكررت تأكيد دعم المجموعة لإحداث تحول هيكلي في اقتصادات تلك البلدان. ورحبت مجموعات إقليمية أخرى عديدة أيضاً ترحيباً شديداً بتقرير الأونكتاد وأعربت عن دعوتها إلى دعم جهود أقل البلدان نمواً في بناء القدرات الإنتاجية. وطلبت أيضاً إلى الأونكتاد مواصلة أعمال الدراسة والتحليل المتصلة بمؤشر القدرات الإنتاجية، مقترحةً أن يُنجز ذلك بوصفه برنامجاً للمساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وطلبت إحدى المجموعات الإقليمية إجراء دراسة محددة بشأن الدول

الجزرية الصغيرة النامية، تتناول ما نتج عن التدابير التقييدية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من أثر سلبي على قطاع السياحة في تلك البلدان.

27- ورحب العديد من المندوبين بالجهود التحليلية التي بذلها الأونكتاد في سياق إعداد التقرير، الذي سلط الضوء على تشخيص اقتصادي لحالة أقل البلدان نمواً في سياق الجائحة، فضلاً عن التوصيات المتعلقة بالسياسات التي يتعين تنفيذها. وأشار المندوبون إلى أن دعم المجتمع الدولي لأقل البلدان نمواً أمر حاسم في هذه المرحلة الصعبة من الجائحة، وكرروا الدعوة إلى تعزيز تعددية الأطراف.

28- وأعرب المدير عن تقديره للدعم الذي تقدمه الوفود، وأعرب عن أمله في أن يرسل مجلس التجارة والتنمية رسالة قوية إلى الشركاء في التنمية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها الإنتاجية والحد من دوامة الانزلاق نحو مزيد من الفقر.

جيم - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الحادية والثمانين

(البند 2 من جدول الأعمال)

29- أشارت رئيسة الدورة الحادية والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في عرضها إلى أن دورة تحضيرية للفرقة العاملة عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وأسفرت عن مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها التي قُدمت إلى الأمانة. وكان مفهوماً أيضاً أن الخطة البرنامجية لعام 2022 قد تحتاج إلى تنقيح لمراعاة مؤتمر فترة الأربع سنوات الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في بريادوس.

30- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره للوثائق الإضافية التي قدمتها الأمانة قبل دورة الفرقة العاملة، وكرر تأكيد أهمية تنوع التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين بين موظفي الأونكتاد، وشجع الأمانة على بذل جهود إضافية في عملية الاختيار لتحقيق هذا الهدف والتواصل مع الجامعات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتعزيز التدريب الداخلي الذي يستفيد منه مواطنو المنطقة.

31- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن المجموعة قبلت، لمصلحة توافق الآراء، تعديل الصيغة التي تشير إلى إصلاح البنين المالي الدولي، بالنظر إلى طلب المجموعات الأخرى، وأنه ينبغي عدم اعتبار هذا التعديل سابقة فيما يتعلق بموقف المجموعة الإقليمية من المسألة، لا سيما في الفترة التي تسبق الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، بما أن ذلك الاتفاق كان لغرض الدورة الحادية والثمانين فقط، مع مراعاة النطاق العام للخطة البرنامجية وطبيعتها.

32- ولاحظ ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أن اعتماد اختصاصات الفرقة العاملة مؤخراً قد يسر عملية الاستعراض، مما أدى إلى تعزيز جدوى المناقشة والمشاركة.

ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 1 من جدول الأعمال)

33- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 3 شباط/فبراير 2021، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين، كما ورد في الوثيقة TD/B/EX(70)/1 و Corr.1، لكنه

عدله لإضافة بند واحد هو: تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس⁽³⁾. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

- 1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 2- تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد.
- 3- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الحادية والثمانين.
- 4- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصّفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.
- 5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 6- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 7- تقرير اللجنة التحضيرية المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.
- 8- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.
- 9- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية.
- 10- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.
- 11- مسائل أخرى.
- 12- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السبعين.

باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية (البند 9 من جدول الأعمال)

- 34- وافق المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2021، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين، كما يرد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 5 شباط/فبراير 2021 (انظر المرفق الأول).

جيم - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس (البند 10 من جدول الأعمال)

- 35- وافق المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2021، على طلب جديد مقدم من الغرفة الصينية للتجارة الدولية (TD/B/EX(70)/R.1) لمنحها مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة العامة⁽⁴⁾.

(3) أُعيد ترقيم بنود جدول الأعمال ذات الصلة بما يعكس هذا التغيير.

(4) تستصدر القائمة المحدثة بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/27.

دال - مسائل أخرى

أساليب عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد خلال الاضطرابات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19

36- أشار رئيس المجلس خلال الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2021، إلى أن المكتب الموسع قد ناقش مشروع مقرر بشأن أساليب عمل الآلية الحكومية الدولية أثناء الاضطرابات المتصلة بجائحة كوفيد-19. وعُمِّم مشروع مقرر على الدول الأعضاء بوصفه ورقة غير رسمية مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2021. وبعد إجراء مشاورات، أوصى أعضاء المكتب الموسع باعتماد أساليب العمل.

37- واعتمد المجلس المقرر المتعلق بأساليب عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

هاء - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السبعين

(البند 12 من جدول الأعمال)

38- وافق المجلس أيضا في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2021، على تقرير الدورة وأذن للمقرر أن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- 1- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة؛
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.
- 2- الجزء الرفيع المستوى.
- 3- مناقشة عامة.
- 4- التقرير السنوي للأمين العام للأونكتاد.
- 5- تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021: اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي - التوفيق بين الابتكار والإنصاف.
- 6- تقرير اللجنة التحضيرية المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.
- 7- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 8- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 9- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.
- 10- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.
- 11- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.
- 12- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:
 - (أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة 166 من خطة عمل بانكوك المتعلقة بتنفيذ الأمانة لدورات تدريبية في الفترة 2020-2021 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية؛
 - (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛
 - (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛
 - (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
 - (هـ) عضوية الفرقة العاملة؛
 - (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)؛
 - (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.
- 13- مسائل أخرى.
- 14- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

1-	حضر الدورة ما يلي من ممثلي الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:
	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	أذربيجان
	الأرجنتين
	أرمينيا
	إسبانيا
	أفغانستان
	إكوادور
	ألبانيا
	ألمانيا
	الإمارات العربية المتحدة
	إندونيسيا
	أنغولا
	أوغندا
	أوكرانيا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	أيرلندا
	إيطاليا
	باكستان
	البحرين
	البرازيل
	بربادوس
	البرتغال
	بلجيكا
	بلغاريا
	بنغلاديش
	بنما
	بوتان
	بوتسوانا
	بوركينافاسو
	بولندا
	بيرو
	بيلاروس
	تايلند
	تركمانستان
	تركيا
	ترينيداد وتوباغو
	تشيكيا
	توغو
	تونس
	جامايكا
	الجبل الأسود
	الجزائر
	الجمهورية العربية السورية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	جمهورية كوريا
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
	جمهورية مولدوفا
	جنوب افريقيا
	جيبوتي
	دولة فلسطين
	رواندا
	رومانيا
	زامبيا
	زمبابوي
	السلفادور
	سلوفينيا
	السنغال
	السودان
	سويسرا
	صربيا
	الصين
	العراق
	عمان
	غواتيمالا
	فانواتو
	فرنسا
	الفلبين
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	فنلندا
	فييت نام
	قطر

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(70)/INF.1.

المغرب	قيرغيزستان
المكسيك	كازاخستان
المملكة العربية السعودية	كرواتيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كمبوديا
موريشيوس	كندا
موزامبيق	كوبا
ميانمار	كوت ديفوار
ناميبيا	كولومبيا
النمسا	الكونغو
نيبال	الكويت
نيجيريا	كينيا
نيكاراغوا	لاتفيا
الهند	لبنان
هندوراس	ليسوتو
هنغاريا	مالي
هولندا	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليونان	مصر

-2 وحضر الدورة ما يلي من أعضاء المؤتمر غير الأعضاء في المجلس:

بروني دار السلام
جزر البهاما
جزر مارشال
جنوب السودان
غامبيا
الكرسي الرسولي
ملاوي
ملديف
النيجر

-3 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرنكفونية
منظمة التعاون الإسلامي

-4 وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

-5 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة: -6

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

الاتحاد الدولي للنقابات العمالية

جمعية التنمية الدولية

منظمة القرية السويسرية
